



مجلة جامعة المدينة العالمية المدكمة
AL-MADINAH INTERNATIONAL
UNIVERSITY JOURNAL (MAJMAA)

Vol. 56 Issue. 3 Year. 2026

السنة ٢٠٢٦

العدد ٣

المجلد ٥٦

ISSN: 2231_9735

في هذا العدد

- ١ - اختلاف شراح صحيح البخاري في فهم حكم النهي - دراسة استقرائية مقارنة في كتاب اللباس من الصحيح .
- ٢ - مشروعية الغرامة التأخيرية في منظور الفقه المعاصر .
- ٣ - فقه الإمام أبي داود - رحمه الله - في تكرار الحديث في كتابه (السُّنن)
- ٤ - قراءة حنبلية في فقه العيش مع الآخر
- 5- The Role of Islamic Finance and Government Support in Enhancing the Financial Performance of SMEs in Libya.
- ٦ - الجريمة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية : مراجعة منهجية للأدبيات بين الشريعة الإسلامية والنظام القانوني السعودي
- ٧ - الأحاديث المبدوءة بكلمة (كل) في الكتب التسعة في كتاب فقه العبادات دراسة موضوعية تحليلية .
- ٨ - توظيف الحكمة وتجلياتها الجمالية والفنية في أدب جبران خليل جبران .
- 9- A Bibliometric Analysis of Brain-Based Learning Research in Classroom Contexts (2010-2024): Trends, Influential Contributors, and Thematic Evolution.
- ١٠ - تطبيق القيم الإسلامية وأثرها في تحسين الأداء التنظيمي للبنوك الإسلامية : نحو إطار مفاهيمي إسلامي .
- ١١ - إطار استراتيجي مقترح للتحويل الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية : دمج الحوكمة الشرعية ومتطلبات الأمن السيبراني .
- ١٢ - أثر معايير الجودة في الإسلام على التخطيط الاستراتيجي

تصدرها

PUBLISHED BY

جامعة المدينة العالمية

AL-MADINAH
INTERNATIONAL UNIVERSITY



ISSN 2231-9735





DOI: <https://doi.org/10.63226/majmaa.v56i3.6100>

الجريمة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية: مراجعة منهجية للأدبيات بين الشريعة الإسلامية والنظام القانوني السعودي

[CYBERCRIME IN SAUDI ARABIA: A SYSTEMATIC REVIEW OF THE LITERATURE BETWEEN ISLAMIC LAW AND THE SAUDI LEGAL SYSTEM]

Mohammed Sulaiman Muqbil Al-Qwaifli¹ & Mahamatayuding Samah² Siti Aisyah Binti Samudin³, Hanira Binti Hanafi⁴

2

¹ University of Malaya, Malaysia

² professor, University of Malaya, Malaysia

³ professor, University of Malaya, Malaysia

⁴ professor, University of Malaya, Malaysia

* Corresponding Author: galalosamah8@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء مراجعة منهجية للأدبيات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية؛ لتحليل الاتجاهات البحثية الرئيسية، وبيان أوجه التكامل بين الشريعة الإسلامية والنظام القانوني السعودي، فضلاً عن الكشف عن الفجوات البحثية والآفاق المستقبلية في هذا المجال. وتأسست الدراسة على منهج المراجعة المنهجية للأدبيات (Systematic Literature Review) وفقاً لإرشادات (PRISMA)، مع استخدام التحليل الموضوعي لتصنيف وتحليل الدراسات العلمية المنشورة خلال الفترة (2000-2024). وتوصلت النتائج إلى أن الأدبيات شهدت تطوراً ملحوظاً في معالجة الجرائم الإلكترونية من المنظورين القانوني والشرعي، مع تزايد الاهتمام بتحقيق التكامل بين الشريعة الإسلامية والنظام القانوني السعودي، وإبراز أهمية تطوير التشريعات، وتعزيز الجاهزية المؤسسية والقضائية، وتفعيل الجوانب الأخلاقية والوقائية، إلى جانب الكشف عن عدد من الفجوات البحثية التي تستدعي إجراء مزيد من الدراسات التطبيقية والمقارنة والاستفادة من التقنيات الحديثة في مكافحة الجرائم الإلكترونية. ويوصي الباحث بتطوير إطار تشريعي متكامل ينسجم مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتعزيز الجاهزية المؤسسية والقضائية، وتوسيع برامج التوعية والوقاية، وتشجيع البحوث التطبيقية والمقارنة؛ بما يساهم في رفع كفاءة منظومة مكافحة الجرائم الإلكترونية وتحقيق التوازن بين الفاعلية القانونية والمرجعية الشرعية في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: الجرائم الإلكترونية، المملكة العربية السعودية، الشريعة، قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، الإصلاح القانوني، الأخلاقيات الرقمية..

ABSTRACT

This article aimed to conduct a Systematic Literature Review (SLR) of the literature on cybercrime in the Kingdom of Saudi Arabia, analyze the major research trends, examine the areas of integration between Islamic Sharia and the Saudi legal system, and identify the most significant research gaps and future directions in this field. The study adopted the Systematic Literature Review (SLR) methodology based on the PRISMA guidelines and employed thematic analysis to classify and analyze scholarly studies published between 2000 and 2024. The findings revealed that the literature has shown significant development in addressing cybercrime from both legal and Islamic perspectives, with increasing attention to integrating Islamic Sharia principles with the Saudi legal system. The review also highlighted the importance of strengthening legislative frameworks, enhancing institutional and judicial preparedness, and promoting ethical and preventive approaches. In addition, it identified several research gaps that call for further applied and comparative studies and for greater utilization of emerging technologies in combating cybercrime. The study recommends developing an integrated legislative framework that is consistent with the principles of Islamic Sharia, strengthening institutional and judicial capacity, expanding awareness and prevention programs, and encouraging applied and comparative research to enhance the effectiveness of the cybercrime prevention system and achieve a balanced integration between legal effectiveness and Islamic legal principles in the Kingdom of Saudi Arabia.

Keywords: *Cybercrime, Kingdom of Saudi Arabia, Islamic Sharia, Anti-Cybercrime Law, Legal Reform, Digital Ethics..*

المقدمة

أصبحت الجرائم الإلكترونية من أبرز التحديات القانونية والأمنية في ظل التحول الرقمي المتسارع، ولا سيما في المملكة العربية السعودية التي شهدت توسعاً كبيراً في الخدمات الرقمية في إطار مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويتميز النظام القانوني السعودي بازدياد حاجته، إذ يستند إلى الشريعة الإسلامية بوصفها المصدر الرئيس للتشريع، إلى جانب الأنظمة القانونية الحديثة، وفي مقدمتها نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية. وفي ظل تزايد الجرائم الإلكترونية وتطور أساليبها، تبرز الحاجة إلى دراسة مدى التكامل بين الشريعة الإسلامية والنظام القانوني السعودي في تنظيم هذه الجرائم، والكشف عن أوجه القوة والقصور في الأدبيات العلمية، بما يسهم في بناء تصور أكثر تكاملاً يجمع بين الفاعلية القانونية والشرعية الإسلامية.

أهمية البحث

- 1 إبراز واقع تنظيم الجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية من المنظورين الشرعي والنظامي.
- 2 بيان مدى التكامل بين الشريعة الإسلامية والأنظمة القانونية الحديثة في مكافحة الجرائم الإلكترونية.
- 3 تحديد أبرز الفجوات البحثية في الأدبيات العربية والإنجليزية.
- 4 تقديم تصور علمي يمكن أن يسهم في تطوير التشريعات والسياسات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية.

المشكلة البحثية

تكمن المشكلة البحثية في وجود تباين بين ما تقدمه الشريعة الإسلامية من مبادئ أخلاقية وفقهية لتنظيم الجرائم الإلكترونية، وبين ما تتضمنه الأنظمة القانونية السعودية من آليات تشريعية وتنفيذية، مع محدودية الدراسات التي تناولت هذا التكامل بصورة منهجية وشاملة، مما يستدعي مراجعة الأدبيات وتحليلها للكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف والفجوات البحثية.

أسئلة البحث

- 1 ما أبرز الاتجاهات التي تناولتها الأدبيات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية؟
- 2 كيف عالجت الأدبيات العلاقة بين الشريعة الإسلامية والنظام القانوني السعودي في تنظيم الجرائم الإلكترونية؟
- 3 ما أبرز أوجه القوة والقصور في التشريعات والسياسات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية وفقاً للأدبيات؟
- 4 ما الفجوات البحثية التي كشفت عنها الدراسات السابقة، وما الاتجاهات المستقبلية المقترحة؟

الأهداف

- (5) مراجعة الأدبيات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية مراجعةً منهجية.
- (6) تحليل الأطر القانونية والشرعية المنظمة للجرائم الإلكترونية.
- (7) تصنيف الاتجاهات البحثية الرئيسة في الأدبيات.
- (8) الكشف عن الفجوات البحثية واقتراح اتجاهات مستقبلية للبحث والتطوير التشريعي.

مصطلحات البحث

- (1) الجريمة الإلكترونية: كل فعل غير مشروع يُرتكب باستخدام الحاسب الآلي أو الشبكات أو الوسائل الرقمية ويعاقب عليه النظام.
- (2) الشريعة الإسلامية: الأحكام المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع والقياس وغيرها من مصادر التشريع الإسلامي.
- (3) النظام القانوني السعودي: مجموعة الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية، المستندة إلى الشريعة الإسلامية والأنظمة الصادرة بأوامر أو مراسيم ملكية.
- (4) المراجعة المنهجية للأدبيات: (Systematic Literature Review) منهج بحثي يعتمد على جمع الدراسات وتحليلها وفق إجراءات منظمة ومعايير محددة لاستخلاص النتائج بصورة موضوعية.

حدود البحث

- (1) الحدود الموضوعية: لأدبيات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية من المنظورين الشرعي والنظامي.
- (2) الحدود الزمنية: الدراسات المنشورة خلال الفترة 2000-2024.
- (3) الحدود اللغوية: الدراسات المنشورة باللغتين العربية والإنجليزية.
- (4) الحدود المنهجية: مراجعة أدبيات منهجية وفق إطار PRISMA وتحليل موضوعي نوعي.

الدراسات السابقة

العنزي، سامودين، حنفي، وسامح (226) العلاقة بين نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية لعام 2007 والشريعة الإسلامية. هدفت الدراسة إلى بيان مدى توافق نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، واعتمدت المنهج الوصفي المقارن

في تحليل النصوص النظامية والفقهية. وتوصلت إلى وجود توافق عام بين النظام ومقاصد الشريعة مع الحاجة إلى مزيد من التأصيل الفقهي لبعض الجرائم الرقمية المستحدثة. إلا أنها اقتصر على تحليل النظام السعودي، ولم تعتمد المراجعة المنهجية للأدبيات أو تحدد الاتجاهات البحثية والفجوات العلمية، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته.

الجيلي (2024) فاعلية نظام مكافحة الجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية ومجالات تطويره. هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على أوجه القوة والقصور في التشريعات المنظمة للجرائم الإلكترونية. وأظهرت النتائج الحاجة إلى تحديث بعض الأحكام القانونية لمواكبة الجرائم التقنية الحديثة وتعزيز التعاون الدولي. إلا أنها ركزت على الجانب القانوني دون دراسة التكامل مع الشريعة الإسلامية أو إجراء مراجعة منهجية للدراسات السابقة، وهو ما يميز الدراسة الحالية.

عبد الرازق (2023) آليات مكافحة الجرائم السيبرانية في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية. هدفت الدراسة إلى تحليل آليات مكافحة الجرائم السيبرانية في المملكة العربية السعودية من خلال دراسة التشريعات والجهات المختصة بمكافحة هذه الجرائم، واعتمدت المنهج التحليلي. وأكدت النتائج أهمية تطوير التشريعات وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية لمواجهة التطورات التقنية. إلا أن الدراسة لم تتناول الأدبيات من منظور تكاملي بين الشريعة الإسلامية والنظام القانوني السعودي، كما لم تعتمد منهجية المراجعة المنهجية للكشف عن الاتجاهات البحثية والفجوات العلمية، وهو ما تعالجه الدراسة الحالية.

إجراءات البحث وأدواته

اعتمدت الدراسة على مراجعة الأدبيات المنهجية وفق إطار PRISMA، حيث تم البحث في قواعد البيانات العربية والإنجليزية، وتطبيق معايير الإدراج والاستبعاد، ثم تقييم جودة الدراسات المختارة، وإجراء تحليل محتوى نوعي باستخدام الترميز الموضوعي لتصنيف الأدبيات واستخلاص النتائج.

منهج البحث

من أجل تجميع المعرفة المتعلقة بالتنظيم القانوني والشرعي للجريمة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، تستخدم هذه الدراسة منهجية مراجعة الأدبيات المنهجية (SLR). من خلال الالتزام بإرشادات إطار عمل PRISMA (العناصر المفضلة للإبلاغ عن المراجعات المنهجية والتحليلات التلويقية)، تضمن المراجعة أن تكون عملية تحديد واختيار وتقييم وتلخيص المصادر الأكاديمية شفافة وواضحة وقابلة للتكرار.

هيكلية البحث

المبحث الأول: آليات جمع البيانات وتحليلها

المطلب الأول: مصادر البيانات واستراتيجية البحث

المطلب الثاني: معايير الاختيار

المطلب الثالث: تحليل البيانات والتميز الموضوعي

المبحث الثاني: الاتجاهات الموضوعية في الأدبيات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول: الأطر القانونية التشريعية

المطلب الثاني: التفسيرات الفقهية المستندة إلى الشريعة الإسلامية

المطلب الثالث: الأبعاد الجنديرية والاجتماعية للجرائم الإلكترونية

المطلب الرابع: الجاهزية المؤسسية والقضائية لمواجهة الجرائم الإلكترونية

المطلب الخامس: المنظورات الأخلاقية الإسلامية والسياسة العامة

المطلب السادس: الأدبيات النقدية والإصلاحية

المطلب السابع: المقترحات التكاملية بين الشريعة الإسلامية والنظام القانوني السعودي

المبحث الثالث: التحليل النقدي للأدبيات واستشراف الاتجاهات المستقبلية

المطلب الأول: التحليل النقدي للأدبيات

المطلب الثاني: الفجوات البحثية والاتجاهات المستقبلية

المبحث الأول: منهجية المراجعة المنهجية وإجراءاتها

يتناول هذا المبحث المنهجية والإجراءات التي اعتمدت عليها الدراسة في جمع الأدبيات العلمية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية وتحليلها، بما يحقق أهداف البحث ويجيب عن أسئلته بصورة منظمة وقابلة للتتبع. ونظرًا إلى الطبيعة المتعددة الأبعاد لموضوع الجريمة الإلكترونية، وتداخل أبعاده القانونية والشرعية والاجتماعية والمؤسسية والأخلاقية، فقد اعتمدت الدراسة منهج المراجعة المنهجية للأدبيات؛ بهدف الانتقال من مجرد عرض الدراسات السابقة إلى تحليلها وتصنيفها واستخلاص الاتجاهات العامة والفجوات البحثية والاتجاهات المستقبلية.

وقد روعي في بناء إجراءات الدراسة الالتزام بالمبادئ المنهجية للمراجعات المنهجية، ولا سيما ما يتعلق بتحديد نطاق البحث، وبناء استراتيجية واضحة للبحث عن الدراسات، ووضع معايير محددة للإدراج والاستبعاد، وفحص الدراسات المرشحة، واستخراج البيانات منها، ثم تصنيفها وتحليلها وفق محاور موضوعية محددة. كما استند عرض إجراءات المراجعة إلى إطار PRISMA 2020 بوصفه من الأطر المنهجية المعتمدة لتحسين شفافية عرض

المراجعات المنهجية والإفصاح عن مراحل التعرف على الدراسات وفحصها وتقييم أهليتها وإدراجها في التحليل⁽¹⁾.

المطلب الأول: تصميم الدراسة ومنهج المراجعة المنهجية

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في صورته القائمة على المراجعة المنهجية للأدبيات، وذلك بهدف رصد وتحليل النتاج العلمي المنشور حول الجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، والكشف عن طبيعة الموضوعات التي تناولتها الدراسات، والمناهج التي استخدمتها، وأبرز النتائج التي توصلت إليها، ومدى اهتمامها بالأبعاد الشرعية والقانونية والاجتماعية والمؤسسية والأخلاقية للجريمة الإلكترونية.

وتتميز المراجعة المنهجية عن العرض التقليدي للدراسات السابقة بكونها تقوم على إجراءات محددة مسبقاً لجمع الأدبيات وفرزها وتحليلها، بدلاً من اختيار الدراسات بصورة انتقائية أو الاكتفاء بعرض ملخصات منفصلة لكل دراسة. ومن ثم، فإن المراجعة المنهجية لا تهدف فقط إلى الإجابة عن سؤال: ماذا قالت الدراسات السابقة؟ وإنما تتجاوز ذلك إلى أسئلة أكثر تحليلية، من قبيل: ما الاتجاهات الرئيسة التي شكلت الأدبيات؟ وما الجوانب التي حظيت باهتمام الباحثين؟ وما أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم؟ وما الموضوعات التي ما زالت بحاجة إلى مزيد من البحث؟ وإلى أي اتجاه يمكن أن تتطور الدراسات والممارسات النظامية في المستقبل؟

وقد جاء اختيار هذا المنهج متناسباً مع طبيعة موضوع الدراسة؛ إذ إن الجريمة الإلكترونية تمثل مجالاً بحثياً متداخل التخصصات، تتقاطع فيه الدراسات القانونية والجنائية والتقنية والاجتماعية والشرعية، الأمر الذي يجعل الاختصار على دراسة واحدة أو مجموعة محدودة من الدراسات غير كافٍ لتكوين صورة شاملة عن حالة الأدبيات. ولذلك سعت الدراسة إلى بناء corpus علمي منظم للدراسات ذات الصلة، ثم تحليلها بصورة تركيبيّة تكشف الاتجاهات الموضوعية التي تميز البحث العلمي في هذا المجال.

ويتمثل مجتمع الدراسة في الأدبيات العلمية المنشورة ذات الصلة المباشرة أو الوثيقة بالجريمة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على الدراسات التي تناولت واحداً أو أكثر من الأبعاد الآتية: الإطار القانوني والتنظيمي، الأحكام والمقاربات الشرعية، مكافحة الجريمة الإلكترونية، المؤسسات والأجهزة المعنية بالمواجهة، الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية، والسياسات العامة والإصلاحات المقترحة. كما استفادت الدراسة من المصادر الرسمية والأنظمة السعودية عند الحاجة إلى تفسير السياق القانوني، مع التمييز بين المصادر النظامية وبين الدراسات العلمية الداخلة في corpus المراجعة.

(1)Page, M. J., et al. (2021). "The PRISMA 2020 Statement: An Updated Guideline for Reporting Systematic Reviews." *BMJ*, 372, n71. DOI: 10.1136/bmj.n71.

واعتمدت الدراسة في الإطار الإجرائي للمراجعة على توصيات PRISMA 2020 ، الذي يهدف إلى تحسين اكتمال وشفافية عرض المراجعات المنهجية من خلال الإفصاح عن سبب إجراء المراجعة، وأهدافها، ومعايير أهلية الدراسات، ومصادر المعلومات، واستراتيجية البحث، ومراحل اختيار الدراسات، وطرق تجميع النتائج وعرضها⁽¹⁾. وتستند أهمية الالتزام بهذا الإطار إلى أن المراجعة المنهجية لا تكتسب قوتها من عدد الدراسات التي يتم جمعها فحسب، وإنما من وضوح الطريقة التي تم من خلالها الوصول إلى هذه الدراسات واختيارها وتحليلها. ولذلك حرصت الدراسة على الفصل بين ثلاث مراحل مترابطة: مرحلة التعرف على الأدبيات، ومرحلة فحصها واختيار المؤهل منها، ومرحلة تحليل الأدبيات المدرجة واستخلاص النتائج منها.

كما روعي عند تصميم المراجعة أن تكون أسئلة البحث وأهدافه هي الأساس الذي يوجه عملية البحث والاختيار والتحليل، بحيث لا يتم إدراج دراسة لمجرد ارتباطها العام بمفهوم الجريمة الإلكترونية، وإنما لكونها تقدم معرفة ذات صلة بالنطاق الموضوعي والجغرافي للدراسة. ويساعد هذا الإجراء على الحفاظ على تركيز المراجعة ومنع التوسع في أدبيات بعيدة عن موضوع البحث.

المطلب الثاني: استراتيجية البحث ومعايير اختيار الدراسات

اعتمدت الدراسة استراتيجية بحث منظمة تهدف إلى الوصول إلى الأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث من خلال استخدام مجموعة من قواعد البيانات والمصادر العلمية الإلكترونية، مع الجمع بين المصطلحات العربية والإنجليزية المرتبطة بموضوع الجريمة الإلكترونية والمملكة العربية السعودية والشرعية الإسلامية والنظام القانوني.

وقد شملت استراتيجية البحث استخدام المصطلحات الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة، ومن أبرزها باللغة العربية : الجريمة الإلكترونية، الجرائم الإلكترونية، الجريمة السيبرانية، الجرائم السيبرانية، الأمن السيبراني، مكافحة الجرائم الإلكترونية، النظام السعودي، القانون السعودي، الشريعة الإسلامية . كما استخدمت مقابلاتها باللغة الإنجليزية، ومن أبرزها Cybercrime, Cyber Crimes, Cybersecurity, Cyber Criminality, Electronic Crime, Saudi Arabia, Saudi Law, Saudi Legal System, Islamic Law.

ولزيادة شمولية البحث، جرى الجمع بين المصطلحات باستخدام أدوات البحث المنطقي، وبخاصة AND و OR، بحيث تستخدم OR للجمع بين المصطلحات المتقاربة أو البديلة، بينما تستخدم AND للربط بين المفاهيم الرئيسة للبحث. ويعد بناء استراتيجية بحث تجمع بين الكلمات الحرة والمصطلحات الموضوعية من

(1)Page, M. J., et al. (2021). "PRISMA 2020 Explanation and Elaboration: Updated Guidance and Exemplars for Reporting Systematic Reviews." BMJ, 372, n160. DOI: 10.1136/bmj.n160.

الإجراءات المهمة في المراجعات المنهجية؛ لأنه يساعد على زيادة احتمالية الوصول إلى الأدبيات ذات الصلة وتقليل فقدان الدراسات بسبب اختلاف المصطلحات المستخدمة من قبل الباحثين⁽¹⁾.

وقد اعتمد البحث على مجموعة من المصادر وقواعد البيانات العلمية التي تتناسب مع موضوعه، ومن أبرزها : Saudi Digital Library، Google Scholar، Web of Science، Scopus، وقاعدة دار المنظومة، مع الاستفادة من المصادر الرسمية السعودية عند الحاجة إلى التحقق من الأنظمة والتشريعات ذات الصلة. وقد روعي في اختيار مصادر المعلومات الجمع بين قواعد البيانات الدولية التي توفر الدراسات باللغة الإنجليزية، وقواعد البيانات والمستودعات العربية التي تساعد في الوصول إلى الأدبيات المنشورة باللغة العربية.

كما تم تحديد مجموعة من معايير الإدراج التي ينبغي توافرها في الدراسة حتى تكون مؤهلة للدخول في التحليل النهائي. ومن أهم هذه المعايير: أن تتناول الدراسة موضوع الجريمة الإلكترونية أو أحد أبعادها الرئيسة، وأن يكون للمملكة العربية السعودية حضور مباشر في موضوع الدراسة أو سياقها، أو أن تقدم معالجة يمكن توظيفها بصورة مباشرة في تحليل الحالة السعودية، وأن تكون الدراسة منشورة في مصدر علمي يمكن التحقق من بياناته، وأن تتضمن محتوى يسمح باستخراج معلومات ونتائج ذات صلة بأسئلة البحث.

وفي المقابل، استُبعدت الدراسات التي لا تتصل بموضوع البحث اتصالاً مباشراً، والدراسات التي تتناول الجرائم الإلكترونية في سياقات جغرافية أو قانونية بعيدة عن موضوع الدراسة دون أن تقدم قيمة تحليلية للحالة السعودية، فضلاً عن الدراسات المكررة، والمواد غير الأكاديمية، والمصادر التي لا تتوافر بياناتها البليوغرافية الأساسية، والدراسات التي لا يمكن الوصول إلى محتواها بما يسمح بالتحقق من مدى استيفائها لمعايير الإدراج.

كما روعي في عملية الاختيار عدم الخلط بين الدراسة وبين المنشور أو التقرير الذي يمثلها؛ فقد تظهر الدراسة الواحدة في أكثر من قاعدة بيانات أو في أكثر من صورة نشرية، ومن ثم يجب معالجة التكرار قبل الانتقال إلى مرحلة التقييم التفصيلي. وتؤكد الأدبيات المنهجية أهمية توثيق عملية البحث والاختيار وتحديد الدراسات المكررة والمستبعدة؛ لأن ذلك يساهم في تقليل التحيز ويجعل عملية المراجعة أكثر قابلية للتتبع⁽²⁾.

وبعد تنفيذ البحث في قواعد البيانات المحددة، تم تجميع النتائج في سجل موحد، ثم فحصها وإزالة التكرارات، يلي ذلك فحص عناوين الدراسات وملخصاتها لاستبعاد الدراسات التي لا تستوفي نطاق البحث. أما الدراسات التي

Page, M. J., et al. (2021). "The PRISMA 2020 Statement: An Updated Guideline for (1) Reporting Systematic Reviews." *BMJ*, 372, n71. DOI: 10.1136/bmj.n71

Lefebvre, C., et al. (2024). "Chapter 4: Searching for and Selecting Studies." In Cochrane (2) Handbook for Systematic Reviews of Interventions , Version 6.5. Cochrane

بدأت ذات صلة في المرحلة الأولى، فقد تم الانتقال بها إلى مرحلة فحص النص الكامل للتحقق بصورة أدق من مدى استيفائها لمعايير الإدراج.

وقد تم تنظيم هذه العملية وفق التسلسل الإجرائي الآتي:

التعرف على الدراسات → إزالة التكرارات → فحص العناوين والملخصات → فحص النصوص الكاملة → تطبيق معايير الإدراج والاستبعاد → تحديد الدراسات النهائية للتحليل.

ويتم عرض هذه المراحل في مخطط تدفق وفق نموذج PRISMA 2020، بحيث يوضح عدد السجلات التي تم التعرف عليها في مرحلة البحث، وعدد السجلات التي أزيلت بسبب التكرار، وعدد الدراسات التي خضعت للفحص، وعدد الدراسات التي تم استبعادها، وعدد الدراسات التي انتهت إليها المراجعة النهائية⁽¹⁾.

ويُعد الإفصاح عن معايير الإدراج والاستبعاد من العناصر الأساسية في المراجعة المنهجية؛ إذ ينبغي أن تكون هذه المعايير محددة بما يكفي ليتضح للقارئ سبب قبول دراسة معينة واستبعاد أخرى، وألا تكون عملية الاختيار خاضعة لرأي الباحث في أهمية الدراسة بعد الاطلاع على نتائجها⁽²⁾. ولذلك تم تحديد المعايير قبل مرحلة التحليل النهائي، بما يساعد على تقليل احتمالات الانتقائية في اختيار الدراسات.

المطلب الثالث: إجراءات تحليل الأدبيات وتصنيفها

بعد الانتهاء من تحديد الدراسات المستوفية لمعايير الإدراج، انتقلت الدراسة إلى مرحلة استخراج البيانات وتحليلها. ولم تقتصر عملية التحليل على تقديم وصف منفصل لكل دراسة، وإنما هدفت إلى بناء صورة تركيبية للأدبيات تكشف الاتجاهات الموضوعية والنتائج المشتركة ومواطن الاختلاف والفجوات البحثية.

ولهذا الغرض، تم استخراج مجموعة من البيانات الرئيسة من كل دراسة، شملت: اسم الباحث، سنة النشر، عنوان الدراسة، نوع الدراسة، المجال الموضوعي، المنهج المستخدم، مجتمع الدراسة أو نطاقها، أبرز أهدافها، أهم النتائج، وأبرز التوصيات. كما تم تحديد المحور الذي تنتمي إليه كل دراسة، بحيث يمكن تصنيف الدراسات وفق موضوعاتها الرئيسة ومقارنتها بعضها ببعض.

وقد تم تصنيف الأدبيات في ضوء التحليل الموضوعي إلى مجموعة من المحاور الرئيسة التي تتوافق مع طبيعة البحث، وهي: الأطر القانونية والتشريعية، والتفسيرات الفقهية المستندة إلى الشريعة الإسلامية، والأبعاد الاجتماعية

Page, M. J., et al. (2021). "The PRISMA 2020 Statement: An Updated Guideline for (1) Reporting Systematic Reviews." BMJ, 372, n71. DOI: 10.1136/bmj.n71

Lefebvre, C., et al. (2024). "Chapter 4: Searching for and Selecting Studies." In Cochrane (2) Handbook for Systematic Reviews of Interventions, Version 6.5. Cochrane

والمؤسسية، والمنظورات الأخلاقية والسياسة العامة، والأدبيات النقدية والإصلاحية، والتكامل بين الشريعة الإسلامية والنظام القانوني السعودي.

ولا يقصد بالتصنيف الموضوعي مجرد توزيع الدراسات على عناوين مختلفة، وإنما يهدف إلى الكشف عن طبيعة المعالجة التي قدمتها الأدبيات لكل موضوع. فعلى سبيل المثال، لا يكفي تحديد عدد الدراسات التي تناولت الإطار القانوني، بل ينبغي تحليل ما إذا كانت هذه الدراسات ركزت على التجريم والعقوبة، أو على كفاءة النظام القانوني، أو على التحديات التي تواجه تطبيقه، أو على مدى توافقه مع المبادئ الشرعية، أو على الحاجة إلى تطويره في ضوء التطورات التقنية.

كما تمت مقارنة نتائج الدراسات للكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بينها. وقد تم النظر إلى الاتفاق بين الدراسات بوصفه مؤشراً على الموضوعات التي تغطي بقدر نسبي من الاستقرار في الأدبيات، في حين تم التعامل مع الاختلافات بوصفها مجالاً يحتاج إلى تفسير، سواء كان مرده إلى اختلاف المناهج، أو اختلاف العينات، أو اختلاف الفترات الزمنية، أو اختلاف السياقات التي أجريت فيها الدراسات.

وإلى جانب التحليل الوصفي، اعتمدت الدراسة التحليل النقدي التركيبي، الذي يقوم على الانتقال من عرض نتائج الدراسات الفردية إلى استنتاجات أوسع تستند إلى مجموع الأدبيات. ومن خلال هذا الإجراء أمكن تحديد الموضوعات التي حظيت بتغطية واسعة، والموضوعات التي تناولتها الدراسات بصورة محدودة، فضلاً عن المجالات التي ظهر فيها تكرار بحثي دون إضافة معرفية كافية.

وقد أتاح هذا الأسلوب كذلك الكشف عن الفجوات البحثية، سواء تمثلت في نقص الدراسات التطبيقية، أو محدودية الدراسات المقارنة، أو ضعف الربط بين الجانب الشرعي والجانب النظامي، أو الحاجة إلى دراسات تتابع أثر التطورات التقنية الحديثة في طبيعة الجرائم الإلكترونية ووسائل مكافحتها. ومن هنا أصبح التحليل وسيلة للانتقال من وصف الأدبيات إلى نقدها ثم استشراف ما يمكن أن تتجه إليه الدراسات مستقبلاً.

كما روعي في تحليل الأدبيات التمييز بين النتائج التي توصلت إليها الدراسات الأصلية وبين الاستنتاجات التي انتهت إليها الدراسة الحالية من خلال تجميع تلك النتائج ومقارنتها. ويعد هذا التمييز من مقتضيات الأمانة العلمية؛ إذ لا يجوز نسبة استنتاج تركيبي جديد إلى دراسة سابقة لم تقل به، وإنما ينبغي بيان أن الاستنتاج تم بناؤه من خلال قراءة مجموعة من الدراسات وتحليلها.

وقد أسهمت هذه الإجراءات في بناء أساس منهجي للمبحث الثاني، الذي يتناول الاتجاهات الموضوعية في الأدبيات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، ثم المبحث الثالث الذي ينتقل من تحليل الاتجاهات الموضوعية إلى التحليل النقدي للأدبيات والكشف عن الفجوات البحثية واستشراف الاتجاهات المستقبلية.

وبذلك تقوم المنهجية المعتمدة في هذه الدراسة على سلسلة مترابطة تبدأ بتحديد نطاق المراجعة وأسئلتها، ثم البحث المنظم عن الأدبيات، وفحص الدراسات وفق معايير معلنة، واستخراج البيانات منها، وتصنيفها موضوعيًا، ثم تركيب نتائجها وتحليلها نقديًا. ويضمن هذا التسلسل أن تكون النتائج والتوصيات اللاحقة ناتجة عن قراءة منظمة للأدبيات، لا عن انتقاء مصادر تتفق مسبقًا مع توجه الباحث.

المبحث الثاني: الاتجاهات الموضوعية في الأدبيات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية

تكشف مراجعة الأدبيات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية عن تعدد الاتجاهات الموضوعية التي تناولت هذه الظاهرة من زوايا قانونية وفقهية واجتماعية ومؤسسية وأخلاقية. ولم تقتصر الدراسات على بيان مفهوم الجريمة الإلكترونية وصورها والعقوبات المقررة لها، بل امتدت إلى دراسة مدى كفاية التنظيمات النظامية، وأسس التجريم والعقاب في الفقه الإسلامي، وخصائص الضحايا، ووسائل الإثبات الإلكتروني، والجهازية المؤسسية لمواجهة الجرائم المستحدثة. كما بدأت الأدبيات الحديثة تتجه إلى دراسة الآثار التي أحدثتها تقنيات الذكاء الاصطناعي في طبيعة الجريمة الإلكترونية وإشكالات المسؤولية الجنائية الناتجة عنها⁽¹⁾.

ويظهر من تحليل هذه الأدبيات أن الاتجاهات البحثية في المملكة يمكن تصنيفها في مجموعة من المحاور الرئيسية؛ يأتي في مقدمتها الاتجاه القانوني التشريعي، ثم الاتجاه الفقهي الذي يبحث عن التأصيل الشرعي لأحكام الجرائم الإلكترونية وعقوباتها، يليه الاتجاه الاجتماعي الذي يدرس آثار الجريمة على الأفراد والفئات الاجتماعية، ولا سيما النساء، ثم الاتجاه المؤسسي والقضائي الذي يركز على التحقيق والإثبات والأدلة الرقمية، إضافة إلى الاتجاه الأخلاقي والوقائي، وأخيرًا الاتجاه النقدي والإصلاحي الذي يبحث في مدى الحاجة إلى تطوير التشريعات والسياسات لمواجهة المستجدات التقنية⁽²⁾.

المطلب الأول: الأطر القانونية التشريعية

يمثل الإطار القانوني والتشريعي أحد أبرز الاتجاهات الموضوعية في الأدبيات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية. ويأتي في مقدمة هذا الإطار نظام مكافحة جرائم المعلوماتية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/17) وتاريخ 1428/3/8هـ، الذي يمثل التنظيم الأساسي لمواجهة عدد من الجرائم المرتكبة باستخدام

(1) الجزولي، علاء الدين محمد موسى. «السياسة الجنائية لمكافحة الجريمة المعلوماتية في التشريع السعودي: دراسة مقارنة». مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 34، العدد 2، ص32، دار جامعة الملك سعود للنشر، 1441هـ.

(2) عزّام، إيمان بنت محمد علي عادل. «العقوبة في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية: دراسة تأصيلية مقارنة». مجلة العدل، وزارة العدل، المملكة العربية السعودية، العدد 82.

الحاسب الآلي والشبكات المعلوماتية. وقد حدد النظام مجموعة من الأفعال المجرمة والعقوبات المقررة لها، بما يهدف إلى الحد من الجرائم المعلوماتية وتحقيق أمن المعلومات وحماية الحقوق والمصلحة العامة⁽¹⁾.

وتبرز أهمية النظام في كونه نقل التعامل مع الجرائم المعلوماتية من نطاق القواعد العامة إلى إطار نظامي أكثر تخصصاً، بحيث أصبحت بعض صور الاعتداء الإلكتروني محددة بنصوص نظامية وعقوبات واضحة. وتشمل هذه الصور الاعتداء على الأنظمة والبيانات والمواقع، والدخول غير المشروع، والابتزاز، والتشهير، والاحتيال، وانتهاك الخصوصية، وغيرها من الأفعال التي حدد النظام أحكامها⁽²⁾.

وقد ركزت الأدبيات القانونية على تحليل السياسة الجنائية التي اتبعتها المنظم السعودي في مواجهة الجريمة المعلوماتية، وعلى مدى قدرة النصوص النظامية على استيعاب خصائص هذه الجريمة. وأكد الجزولي أن طبيعة الجريمة المعلوماتية وخصائصها تفرض تطوير القوانين بما يواكب التطور المستمر في أساليب ارتكاب الجرائم، كما دعا إلى زيادة البحث في الجرائم المعلوماتية المستحدثة وتفسير النصوص المتعلقة بها وتطبيقها بصورة تتلاءم مع التطورات التقنية⁽³⁾.

ومن خلال ذلك، يتضح أن الاتجاه التشريعي في الأدبيات لا يقتصر على وصف النصوص النظامية، وإنما يتجه إلى تقييم قدرتها على الاستجابة للتغير المستمر في طبيعة الجرائم الإلكترونية. فظهور تقنيات جديدة، مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي والتزييف العميق، يثير تساؤلات حول مدى كفاية النصوص القائمة في التعامل مع أنماط إجرامية لم تكن معروفة عند وضع التنظيمات الأولى⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: التفسيرات الفقهية المستندة إلى الشريعة الإسلامية

يمثل التأصيل الفقهي أحد الاتجاهات المهمة في الأدبيات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، وذلك بالنظر إلى المكانة التي تحتلها الشريعة الإسلامية في النظام القانوني السعودي. وينطلق هذا الاتجاه من أن التطور التقني لا يؤدي بالضرورة إلى ظهور أفعال لا يمكن إخضاعها للأحكام الشرعية، وإنما يمكن دراسة كثير من

(1) المملكة العربية السعودية. نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/17) وتاريخ 1428/3/8هـ. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية. (قوانين المملكة العربية السعودية)

(2) المرجع نفسه.

(3) الجزولي، «السياسة الجنائية لمكافحة الجريمة المعلوماتية في التشريع السعودي: دراسة مقارنة». مرجع سابق، ص 54.

(4) القويفلي، عبدالله بن إبراهيم بن سليمان. «الجرائم المستحدثة بواسطة الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية في ضوء نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي والفقه الإسلامي». مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2026م.

الجرائم الإلكترونية في ضوء القواعد الفقهية والمقاصد الشرعية العامة، مع مراعاة طبيعة الوسيلة الإلكترونية والنتائج المترتبة على استخدامها⁽¹⁾.

وتظهر أهمية التأصيل الفقهي في تحديد الوصف الشرعي للأفعال الإلكترونية المختلفة؛ فالاعتداء على الأموال إلكترونياً يمكن أن يدرس في ضوء أحكام الاعتداء على المال، والابتزاز والتشهير والقذف الإلكتروني يمكن بحثها في ضوء الأحكام المتعلقة بالعرض والكرامة والسمعة، بينما يمكن أن تدخل بعض الأفعال المستحدثة في نطاق التعزير متى لم تنطبق عليها شروط الحدود أو القصاص⁽²⁾.

وتؤكد الأدبيات الفقهية أن العقوبات الواردة في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية يمكن فهمها في إطار السياسة العقابية الشرعية، ولا سيما العقوبات التعزيرية التي يملك ولي الأمر تنظيمها بما يحقق المصلحة ويدفع الضرر. وقد خلصت عزّام إلى أن النظام راعي تنوع العقوبة وتناسبها مع الجريمة، وحدد الحدود العليا للعقوبات، وترك مجالاً لتقدير القضاء ضمن الإطار النظامي⁽³⁾.

ومن ثم، فإن الاتجاه الفقهي لا يتعارض مع الاتجاه النظامي، وإنما يمكن أن يمثل أساساً تأصيلياً له، بحيث توفر الشريعة المبادئ العامة لحماية المصالح والحقوق، بينما يحدد النظام الأفعال المجرمة والعقوبات والإجراءات بصورة أكثر تفصيلاً، وهو ما ينسجم مع طبيعة الجرائم الإلكترونية المتغيرة⁽⁴⁾.

المطلب الثالث: الأبعاد الجندرية والاجتماعية للجرائم الإلكترونية

انتقلت الأدبيات الحديثة من التركيز على الجريمة الإلكترونية باعتبارها ظاهرة قانونية وتقنية إلى الاهتمام بآثارها الاجتماعية واختلاف صور التعرض لها بين الفئات المختلفة. ويبرز في هذا المجال الاهتمام بالمرأة السعودية، باعتبار أن بعض الجرائم الإلكترونية، مثل الابتزاز والتشهير وانتهاك الخصوصية والجرائم الجنسية، يمكن أن تكون لها آثار اجتماعية ونفسية وأسرية واسعة⁽⁵⁾.

وقد أجرت الجاسر دراسة كمية على عينة بلغت (241) امرأة سعودية، وتوصلت إلى أن الاختراق السيبراني جاء في مقدمة أنماط الجرائم السيبرانية التي تعرضت لها أفراد العينة، تلاه النوع المرتبط بالجرائم الجنسية، ثم الجرائم المالية،

(1) عزّام، إيمان بنت محمد، «العقوبة في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية: دراسة تأصيلية مقارنة». مرجع سابق، ص 125.

(2) المرجع نفسه، ص 122.

(3) المرجع نفسه.

(4) القويّلي، «الجرائم المستحدثة بواسطة الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية في ضوء نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي والفقهاء الإسلاميين». مرجع سابق، ص 130.

(5) الجاسر، شعاع عبد الرحمن. «الجرائم السيبرانية الممارسة ضد المرأة السعودية وعلاقتها بالسمات الشخصية للضحية المستخدمة لوسائل الإعلام الجديد». مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 18، العدد 1، 2021م.

ثم تشويه السمعة، في حين جاءت سرقة المعلومات الشخصية في المرتبة الأخيرة. كما أظهرت الدراسة وجود فروق في التعرض للجرائم السيبرانية وفقاً للحالة الاجتماعية، في حين لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية وفق العمر والمؤهل العلمي⁽¹⁾.

كما اتجهت دراسات أخرى إلى بحث مستوى الوعي لدى المرأة السعودية بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، باعتبار الوعي أحد أهم عناصر الوقاية من الجريمة الإلكترونية. وأظهرت دراسة القحطاني، التي طبقت على عينة من (449) سيدة سعودية، وجود مستوى مرتفع من الوعي بأنواع الجرائم المعلوماتية والعقوبات المقررة لها، إلى جانب تأييد المشاركات لاستراتيجيات زيادة الوعي والوقاية⁽²⁾.

ولا يقتصر البعد الاجتماعي على المرأة، بل يمتد إلى الأسرة باعتبارها إحدى الوحدات الأساسية في الوقاية من الجرائم الإلكترونية. وقد أظهرت دراسة حديثة على أسر سعودية بمحافظة القنفذة أن التوعية الأسرية بالتعامل الحذر مع الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي تمثل أحد أهم الأدوار الوقائية في الحد من مخاطر الجرائم المعلوماتية⁽³⁾.

المطلب الرابع: الجاهزية المؤسسية والقضائية لمواجهة الجرائم الإلكترونية

تؤكد الأدبيات أن مكافحة الجرائم الإلكترونية لا تعتمد على النصوص القانونية وحدها، وإنما تحتاج إلى جاهزية مؤسسية وتقنية وقضائية قادرة على اكتشاف الجريمة والتحقيق فيها وإثباتها. وتزداد أهمية هذا الجانب بسبب الطبيعة الرقمية للجريمة، وإمكان ارتكابها عن بُعد، وسرعة انتقال البيانات، وإمكان إخفاء هوية الجاني أو تغيير الأدلة الرقمية⁽⁴⁾.

وقد ركز العرفي على مشكلة إثبات الجريمة الإلكترونية، مبيّناً أن هذا النوع من الجرائم يتميز بصعوبة الإثبات مقارنة ببعض الجرائم التقليدية، وأن الدليل الإلكتروني أصبح عنصراً أساسياً في كشف الجريمة وتحديد الأطراف المرتبطة بها.

(1) المرجع نفسه.

(2) القحطاني، عواطف بنت يحيى. «استراتيجية مقترحة لتوعية المرأة بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المجتمع السعودي: دراسة وصفية مطبقة على عينة من السيدات في مدينة الرياض». مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، العدد 29، جامعة تعز، مارس 2023م، ص 171-199.

(3) السيد، مزينة عوض أحمداني، وبسمة عبدالله السناري. «دور الوعي الأسري في الحد من الجرائم المعلوماتية: دراسة وصفية تحليلية على عينة من الأسر السعودية بمحافظة القنفذة». المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب، المجلد 5، العدد 5، 2026م.

(4) العرفي، مروان راجي دخیل الله. «إثبات الجريمة الإلكترونية وفق النظام السعودي». مجلة البحث العلمي الإسلامي، المجلد 23، العدد 78، فبراير 2026م، ص 259-299.

ولذلك فإن كفاءة المؤسسات المعنية لا تقاس فقط بقدرتها على تطبيق النصوص، بل كذلك بقدرتها على التعامل مع الأدلة الرقمية من حيث جمعها وحفظها وتحليلها وتقديمها أمام القضاء⁽¹⁾.

وعلى المستوى الوطني، تبنت المملكة الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني التي تقوم على ستة محاور رئيسية هي: التكامل، والتنظيم، والتوكيد، والدفاع، والتعاون، والبناء. وتهدف الاستراتيجية إلى بناء فضاء سيبراني سعودي آمن وموثوق، وتعزيز القدرات الوطنية، وإدارة المخاطر السيبرانية، وحماية الفضاء السيبراني، وتعزيز التعاون والشراكات، وبناء القدرات البشرية الوطنية⁽²⁾.

ويشير هذا التوجه إلى أن مواجهة الجرائم الإلكترونية أصبحت جزءاً من منظومة وطنية أشمل للأمن السيبراني، بحيث تتداخل فيها الأدوار القانونية والقضائية والأمنية والتقنية والتوعوية. كما أن الاستراتيجية تؤكد أهمية تحديد الأدوار والمسؤوليات، وإدارة المخاطر، والاستجابة للحوادث، وبناء القدرات، وهو ما يعزز التكامل المؤسسي في مواجهة التهديدات الإلكترونية⁽³⁾.

المطلب الخامس: المنظورات الأخلاقية الإسلامية والسياسة العامة

تكشف الأدبيات عن اتجاه ينظر إلى الجريمة الإلكترونية باعتبارها مشكلة أخلاقية واجتماعية، وليس مجرد مخالفة قانونية. ويرتبط ذلك بطبيعة البيئة الرقمية التي تتيح نشر المعلومات والصور والبيانات بسرعة كبيرة، مما يجعل الاعتداء على الخصوصية أو السمعة أكثر اتساعاً من حيث نطاق الضرر وسرعة الانتشار⁽⁴⁾.

وتؤكد الدراسة السابقة أن الشريعة الإسلامية أولت عناية بحماية كرامة الإنسان وسمعته وخصوصيته، وأن الأنظمة الحديثة عملت على تجريم الاعتداءات التي تقع على هذه الحقوق في البيئة الإلكترونية. ومن ثم فإن المنظور الأخلاقي الإسلامي يمكن أن يؤدي دوراً وقائياً إلى جانب الدور العقابي، من خلال تعزيز قيم الأمانة والصدق وعدم الإضرار بالآخرين وصيانة الخصوصية⁽⁵⁾.

(1) المصدر نفسه.

(2) الهيئة الوطنية للأمن السيبراني. الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني. المملكة العربية السعودية، الهيئة الوطنية للأمن السيبراني. (الهيئة الوطنية للأمن السيبراني)

(3) المصدر نفسه.

(4) علي، عبد الرحمن جميل. «الجرائم الماسة بالسمعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في النظام السعودي: الجريمة المعلوماتية». المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية، المجلد 4، العدد 9، سبتمبر 2025م.

(5) المرجع نفسه.

ومن منظور السياسة العامة، فإن الوقاية من الجرائم الإلكترونية تتطلب الجمع بين الردع القانوني والتوعية والتربية الرقمية. فوجود النص النظامي لا يكفي وحده إذا لم يصاحبه وعي لدى المستخدمين بالمخاطر الرقمية وطرق حماية البيانات والحسابات، ووسائل الإبلاغ عن الجرائم، وكيفية التعامل مع المحتوى المشبوه⁽¹⁾.

المطلب السادس: الأدبيات النقدية والإصلاحية

يمثل الاتجاه النقدي والإصلاحي أحد الاتجاهات المتنامية في الأدبيات، إذ لا تكتفي الدراسات فيه بوصف النظام القائم، وإنما تبحث في مواطن القوة والقصور، ومدى ملاءمة التنظيمات للمتغيرات التقنية المتسارعة. ويظهر هذا الاتجاه بوضوح في الدعوات إلى تطوير التشريعات بما يتلاءم مع تطور أساليب ارتكاب الجرائم الإلكترونية⁽²⁾.

ويكتسب هذا الاتجاه أهمية أكبر مع ظهور الذكاء الاصطناعي التوليدي والتزييف العميق، إذ أصبحت بعض التقنيات الحديثة قادرة على إنتاج صور أو أصوات أو مقاطع فيديو يصعب تمييزها عن المحتوى الحقيقي. وقد تناولت دراسة حديثة الجرائم المستحدثة بواسطة الذكاء الاصطناعي من خلال المقارنة بين نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي والمبادئ الحاكمة في الفقه الإسلامي، مع التركيز على إشكالات التكيف القانوني والفقهية وإسناد المسؤولية الجنائية⁽³⁾.

وتشير هذه الاتجاهات إلى أن الإصلاح التشريعي ينبغي ألا يقتصر على إضافة جرائم وعقوبات جديدة، وإنما ينبغي أن يشمل تطوير قواعد الإثبات والتحقيق، ورفع كفاءة العاملين في الجهات القضائية والأمنية، وتعزيز التعاون بين المؤسسات، وتحديث الوسائل التقنية المستخدمة في اكتشاف الجرائم وتحليل الأدلة الرقمية⁽⁴⁾.

المطلب السابع: المقترحات التكاملية بين الشريعة الإسلامية والنظام القانوني السعودي

يكشف تحليل الاتجاهات السابقة عن وجود مساحة واضحة للتكامل بين الشريعة الإسلامية والنظام القانوني السعودي في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية. فالشريعة توفر الإطار القيمي والمقاصدي الذي يوجه حماية المصالح

(1) القحطاني، «استراتيجية مقترحة لتوعية المرأة بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المجتمع السعودي: دراسة وصفية مطبقة على عينة من السيدات في مدينة الرياض». مرجع سابق، 172.

(2) الجزولي، «السياسة الجنائية لمكافحة الجريمة المعلوماتية في التشريع السعودي: دراسة مقارنة». مرجع سابق، ص 55.

(3) القويقل، «الجرائم المستحدثة بواسطة الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية في ضوء نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي والفقه الإسلامي». مرجع سابق، ص 133.

(4) العري، مروان راجي دخیل الله. «إثبات الجريمة الإلكترونية وفق النظام السعودي». مجلة البحث العلمي الإسلامي، المجلد 23، العدد 78، فبراير 2026م، ص 259-299.

والحقوق، في حين يقوم النظام بتحديد الأفعال المجرمة والعقوبات والإجراءات التي تكفل مواجهة هذه الأفعال في البيئة الرقمية⁽¹⁾.

ويظهر التكامل كذلك في إمكانية الاستفادة من القواعد والمقاصد الشرعية في التعامل مع الجرائم المستحدثة التي لا يوجد لها وصف فقهي تقليدي مطابق، مع الاستفادة في الوقت نفسه من النصوص النظامية في تحديد المسؤولية والعقوبات والإجراءات. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة مع ظهور جرائم مرتبطة بالذكاء الاصطناعي، حيث تحتاج عملية التكييف إلى الجمع بين المعرفة التقنية والقانونية والفقهية⁽²⁾.

وبناءً على الاتجاهات التي كشفت عنها الأدبيات، يمكن تحديد عدد من المقترحات التكاملية، من أهمها: تعزيز التأصيل الشرعي للسياسات الجنائية المتعلقة بالفضاء الرقمي، وتحديث الأنظمة بصورة مستمرة، وتطوير منظومة الأدلة الرقمية، وتعزيز التخصص القضائي والتحقيقي، وتوسيع برامج التوعية والوقاية، ودعم التعاون بين الجهات الحكومية والمؤسسات التقنية، وتعزيز التعاون الدولي في الجرائم العابرة للحدود⁽³⁾.

ومن خلال ما سبق، يتبين أن الأدبيات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية تتسم بتعدد الاتجاهات الموضوعية وعدم اقتصرها على الجانب العقابي. فقد تناولت بعض الدراسات البناء التشريعي لنظام مكافحة جرائم المعلوماتية، بينما ركزت دراسات أخرى على التأصيل الشرعي للعقوبات، واتجهت دراسات اجتماعية إلى تحليل أنماط التعرض للجرائم الإلكترونية وآثارها على المرأة والأسرة، في حين اهتمت دراسات أخرى بالإثبات الإلكتروني والجاهزية المؤسسية والأمن السيبراني. كما بدأت الأدبيات الحديثة تتجه نحو الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يعكس انتقال البحث من دراسة الجرائم الإلكترونية التقليدية إلى دراسة الجرائم الرقمية المستحدثة⁽⁴⁾.

المبحث الثالث: التحليل النقدي للأدبيات واستشراف الاتجاهات المستقبلية

يعرض هذا المبحث تحليلاً نقدياً للأدبيات التي تناولت الجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، من خلال مناقشة أبرز الاتجاهات التي كشفت عنها الدراسات السابقة، وبيان جوانب القوة والقصور فيها، واستخلاص

-
- (1) عزام، إيمان بنت محمد، «العقوبة في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية: دراسة تأصيلية مقارنة». مرجع سابق، ص 124
 - (2) القويطي، «الجرائم المستحدثة بواسطة الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية في ضوء نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي والفقه الإسلامي». مرجع سابق، ص 136.
 - (3) الهيئة الوطنية للأمن السيبراني. الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، المملكة العربية السعودية؛ الجزولي، «السياسة الجنائية لمكافحة الجريمة المعلوماتية في التشريع السعودي: دراسة مقارنة». مرجع سابق، ص 78.
 - (4) المرجع نفسه.

الفجوات البحثية، ثم استشراف الاتجاهات المستقبلية التي يمكن أن تسهم في تطوير البحث العلمي والسياسات القانونية والشرعية والمؤسسية ذات الصلة بمواجهة الجرائم الإلكترونية.

المطلب الأول: التحليل النقدي للأدبيات

تكشف الأدبيات التي تناولت الجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية عن تداخل واضح بين البعد النظامي والبعد الشرعي في معالجة الظاهرة. فقد ركز جانب من الدراسات على تحليل نظام مكافحة جرائم المعلوماتية وبيان الأفعال التي جرمها والعقوبات المقررة لها، بينما اتجه جانب آخر إلى تأصيل الجرائم الإلكترونية في ضوء قواعد الفقه الإسلامي، وبيان إمكانية تكييف الأفعال الإلكترونية المستحدثة وفق القواعد الشرعية العامة. ويكشف هذا التنوع عن أهمية الجمع بين التأصيل الشرعي والتنظيم النظامي بدل التعامل مع كل منهما بصورة منفصلة⁽¹⁾.

ويظهر من مراجعة الأدبيات أن الدراسات القانونية قدمت إسهامًا مهمًا في تحديد صور الجرائم الإلكترونية وتفسير النصوص النظامية المتعلقة بها، إلا أن بعض هذه الدراسات اتجه إلى التركيز على النصوص القائمة أكثر من تركيزه على قياس فاعلية تطبيقها في الواقع العملي. ويظهر ذلك بصورة خاصة في المسائل المرتبطة بالإثبات والتحقيق وتحديد المسؤولية في الجرائم التي تتجاوز الحدود الجغرافية أو تستخدم تقنيات متقدمة لإخفاء هوية مرتكبيها⁽²⁾.

كما تكشف الأدبيات الفقهية عن قدرة القواعد الشرعية العامة على استيعاب العديد من صور الجرائم الإلكترونية، ولا سيما الجرائم التي تتعلق بالأموال أو الخصوصية أو السمعة أو الاعتداء على مصالح الآخرين. إلا أن بعض الدراسات الفقهية بقيت في نطاق التأصيل النظري والتكييف الفقهي، ولم تنتقل بصورة كافية إلى دراسة كيفية تحويل هذا التأصيل إلى سياسات وقواعد إجرائية قابلة للتطبيق في البيئة الرقمية المعاصرة⁽³⁾.

ومن الملاحظ كذلك أن الدراسات المتعلقة بالإثبات تمثل جانبًا مهمًا في الأدبيات، إلا أنها تكشف في الوقت نفسه عن استمرار وجود إشكالات عملية في التعامل مع الدليل الرقمي. فطبيعة الدليل الإلكتروني تختلف عن الدليل التقليدي من حيث إمكانية نسخه أو تعديله أو نقله بسرعة، وهو ما يفرض ضرورة توافر ضوابط فنية وقانونية لضمان سلامته وحجيته أمام القضاء⁽⁴⁾.

(1) المالكي، عبدالرحمن بن مسفر. المواجهة التشريعية للجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية: دراسة تأصيلية مقارنة في القانونين السعودي والمصري. أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، قسم القانون الجنائي، 2016م، ص 393 صفحة.

(2) الجزولي، «السياسة الجنائية لمكافحة الجريمة المعلوماتية في التشريع السعودي: دراسة مقارنة». مرجع سابق، ص 65

(3) شاويش، وليد مصطفى أحمد. «معالم الجريمة الإلكترونية في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة». مجلة الواضحة، العدد 11، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دار الحديث الحسنية للدراسات الإسلامية العليا، المغرب، 2016م، ص 137-181.

(4) الخليل، العنود بنت إبراهيم. حجية الدليل الرقمي في إثبات الجرائم الإلكترونية. رسالة علمية، المملكة العربية السعودية، 1439هـ.

وتؤكد الأدبيات الحديثة أن مشكلة الإثبات لا تزال من أبرز التحديات التي تواجه مكافحة الجرائم الإلكترونية؛ إذ إن بعض الجرائم لا تترك أثراً مادياً تقليدياً، كما أن الأدلة قد تكون موزعة بين أجهزة أو شبكات أو منصات مختلفة. ولذلك أصبحت كفاءة الجهات المختصة في جمع الأدلة الرقمية وتحليلها والمحافظة على سلامتها عنصراً أساسياً في فعالية العدالة الجنائية الإلكترونية⁽¹⁾.

كما تكشف الأدبيات عن أهمية البعد الاجتماعي في مكافحة الجرائم الإلكترونية، إذ إن نجاح المواجهة القانونية لا يعتمد فقط على العقوبة، وإنما يرتبط كذلك بوعي المستخدمين بمخاطر البيئة الرقمية وقدرتهم على حماية بياناتهم وحساباتهم والتعامل مع المحتوى الإلكتروني بصورة آمنة. ومن ثم، فإن التركيز على الجوانب التوعوية والوقائية يمثل عنصراً مكماً للمواجهة الجنائية⁽²⁾.

ويظهر من الدراسات الاجتماعية كذلك أن بعض الفئات قد تكون أكثر تعرضاً لأنماط معينة من الجرائم الإلكترونية، الأمر الذي يستدعي عدم التعامل مع الضحايا باعتبارهم فئة متجانسة. فقد تناولت بعض الدراسات الجرائم السيبرانية الواقعة على المرأة السعودية، وأظهرت أهمية دراسة خصائص الضحايا والظروف الاجتماعية المرتبطة بالتعرض للجريمة الإلكترونية⁽³⁾.

ومن جوانب النقد التي يمكن استخلاصها من الأدبيات كذلك أن الدراسات تتوزع بين تخصصات متعددة، مثل القانون والفقه وتقنية المعلومات والعلوم الاجتماعية، إلا أن الدراسات البينية التي تجمع هذه التخصصات في إطار بحثي واحد ما تزال محدودة. ويؤدي هذا التخصص المنفصل إلى دراسة كل جانب من جوانب الجريمة الإلكترونية بمعزل نسبي عن الجوانب الأخرى، في حين أن الظاهرة في حقيقتها مركبة تجمع بين عناصر تقنية وقانونية واجتماعية وأخلاقية⁽⁴⁾.

ويؤكد هذا الاتجاه النقدي أن الحاجة لا تقتصر على زيادة عدد الدراسات، وإنما تتطلب تطوير نوعية الدراسات نفسها، من خلال الانتقال من الدراسات الوصفية والنظرية إلى الدراسات التطبيقية التي تختبر فاعلية الأنظمة والسياسات والإجراءات، وتقيس مستوى الوعي، وتدرس تجارب الضحايا والعاملين في جهات إنفاذ القانون والقضاء والخبراء التقنيين.

(1) العربي، مروان راجي دخیل الله. «إثبات الجريمة الإلكترونية وفق النظام السعودي». مجلة البحث العلمي الإسلامي، المجلد 23، العدد 78، فبراير 2026م، ص 259-299.

(2) القحطاني، «استراتيجية مقترحة لتوعية المرأة بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المجتمع السعودي: دراسة وصفية مطبقة على عينة من السيدات في مدينة الرياض» مصدر سابق، ص 171-199.

(3) الجاسر، «الجرائم السيبرانية الممارسة ضد المرأة السعودية وعلاقتها بالسمات الشخصية للضحية المستخدمة لوسائل الإعلام الجديد». مصدر سابق، ص 54.

(4) الشركسي، محمد. «الجريمة الإلكترونية وسبل مكافحتها في ضوء أحكام الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة». مجلة المنارة العلمية، العدد 2، 2021م.

المطلب الثاني: الفجوات البحثية والاتجاهات المستقبلية

تكشف مراجعة الأدبيات المتعلقة بالجريمة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية عن وجود عدد من الفجوات البحثية، على الرغم من تنوع الدراسات التي تناولت الموضوع من جوانب شرعية وقانونية وتقنية واجتماعية. فقد ركز جانب كبير من الدراسات على التأصيل النظري للجريمة الإلكترونية، وبيان أحكامها الشرعية، وتحليل الأنظمة القانونية المنظمة لها، في حين ظل الجانب التطبيقي والميداني أقل حضوراً. ومن ثم، فإن الحاجة ما تزال قائمة إلى الانتقال من المعالجة النظرية إلى الدراسات التي تختبر واقع الجريمة الإلكترونية وفاعلية وسائل الوقاية والمواجهة في البيئة السعودية⁽¹⁾.

وتتمثل إحدى أبرز الفجوات في محدودية الدراسات الميدانية والتجريبية التي تتناول تجارب ضحايا الجرائم الإلكترونية والعاملين في جهات إنفاذ القانون والخبراء في الأدلة الرقمية. وعلى الرغم من وجود دراسات ركزت على بعض الفئات الاجتماعية، فإن الحاجة لا تزال قائمة إلى دراسات ميدانية واسعة تقيس طبيعة الجرائم التي يتعرض لها الضحايا، والعوامل التي تؤثر في الإبلاغ عنها، ومدى ثقة الضحايا في المؤسسات المختصة، والصعوبات التي تواجههم أثناء إجراءات الشكوى والتحقيق⁽²⁾.

وتبرز كذلك فجوة مرتبطة بالشباب ومستخدمي البيئة الرقمية، ولا سيما أن هذه الفئة تمثل شريحة واسعة من مستخدمي الإنترنت والمنصات الرقمية. وعلى الرغم من تناول الأدبيات لموضوع الوعي بالجرائم الإلكترونية، فإن الدراسات الميدانية التي تقيس بصورة متكاملة مستوى الوعي الشرعي والقانوني والتقني لدى الشباب السعودي ومدى انعكاسه على السلوك الرقمي لا تزال بحاجة إلى مزيد من التوسع⁽³⁾.

كما تكشف الأدبيات عن فجوة مرتبطة بالأبعاد الاقتصادية والمالية للجريمة الإلكترونية، خاصة في ظل الانتشار الواسع للتجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية الرقمية. وتحتاج الجرائم الواقعة على الأموال عبر الوسائط الرقمية إلى مزيد من البحث في ضوء القواعد الفقهية المتعلقة بحفظ المال ومنع الضرر والغرر، إلى جانب دراسة مدى كفاية التنظيمات النظامية الحالية في مواجهة صور الاحتيال المالي الإلكتروني والاستيلاء على الأموال والبيانات المصرفية⁽⁴⁾.

-
- (1) المالكي، عبدالرحمن بن مسفر. المواجهة التشريعية للجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية: مصدر سابق، ص 54.
 - (2) الجاسر، شعاع عبدالرحمن. «الجرائم السيبرانية الممارسة ضد المرأة السعودية وعلاقتها بالسمات الشخصية للضحية المستخدمة لوسائل الإعلام الجديد». مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 18، العدد 1، 2021م.
 - (3) القحطاني، «استراتيجية مقترحة لتوعية المرأة بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المجتمع السعودي: دراسة وصفية مطبقة على عينة من السيدات في مدينة الرياض» مصدر سابق، ص 171-199.
 - (4) الشركسي، محمد. «الجريمة الإلكترونية وسبل مكافحتها في ضوء أحكام الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة». مصدر سابق، ص 63.

وتتمثل فجوة أخرى في محدودية الدراسات المقارنة المنهجية بين النظام السعودي وغيره من الأنظمة القانونية في الدول الإسلامية. فعلى الرغم من وجود دراسات مقارنة، إلا أن الحاجة لا تزال قائمة إلى مقارنات أكثر عمقاً تتناول التشريع والتطبيق القضائي والإثبات الرقمي وحماية الخصوصية والاختصاص القضائي والتعاون الدولي في الجرائم الإلكترونية العابرة للحدود⁽¹⁾. كما تشير مراجعة الأدبيات إلى الحاجة إلى مزيد من الدراسات المتعلقة بالأدلة الرقمية والتطبيق القضائي. فلا يكفي تحديد الأفعال المجرمة والعقوبات المقررة لها، وإنما تبرز أهمية دراسة كيفية إثبات الجريمة الإلكترونية أمام القضاء، وحجية الأدلة الرقمية، وآليات جمعها وحفظها وتحليلها، ومدى الحاجة إلى تطوير إجراءات موحدة في هذا المجال⁽²⁾.

وتؤكد الأدبيات المتعلقة بالدليل الرقمي أن التطور التقني فرض تحديات جديدة على المنظومة القضائية، وأن التعامل مع الأدلة الرقمية يحتاج إلى خبرة فنية وقانونية متخصصة، خصوصاً فيما يتعلق بسلامة الدليل ومصدره وإجراءات الحصول عليه وإمكان تغييره أو العبث به⁽³⁾.

ومن الفجوات المهمة كذلك ضعف الدراسات التي تتناول الجرائم الإلكترونية المستحدثة في ضوء التطور التقني المتسارع. فقد أفرزت التقنيات الحديثة صوراً جديدة من السلوك الإجرامي، مثل الاحتيال المدعوم بالذكاء الاصطناعي، والتزييف العميق، وانتحال الهوية الرقمية، واستعمال الذكاء الاصطناعي في إنتاج محتوى مضلل أو ارتكاب اعتداءات إلكترونية. ولذلك تبرز الحاجة إلى دراسات تستشرف قدرة القواعد الشرعية والنظامية على استيعاب هذه الصور الجديدة⁽⁴⁾.

ويتأكد هذا الاتجاه مع الدراسات التي تناولت أثر الذكاء الاصطناعي في الجريمة الإلكترونية، إذ تشير إلى أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يستخدم من قبل المجرمين لتطوير أساليب الاحتيال والاختراق والهجمات الإلكترونية، وفي

(1) المالكي، عبدالرحمن بن مسفر. المواجهة التشريعية للجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية: مصدر سابق، ص 54.

(2) العريفي، مروان راجي دجيل الله. «إثبات الجريمة الإلكترونية وفق النظام السعودي». مجلة البحث العلمي الإسلامي، المجلد 23، العدد 78، فبراير 2026م، ص 259-299.

(3) الحجار، عدنان، وبشير، فايز. «الأدلة الرقمية وإثبات الجرائم السيبرانية ما بين التأصيل والتأويل». مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، المجلد 6، العدد 1، 2022م.

(4) طاهر، هالة محمد إمام محمد. «المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة». مجلة جامعة طيبة للحقوق، المجلد 4، العدد 7، يونيو 2025م، ص 9-48.

المقابل يمكن توظيفه في التنبؤ بالجرائم واكتشافها وتحليل الأنماط الإجرامية. ولذلك يمثل توظيف الذكاء الاصطناعي في الوقاية من الجريمة الإلكترونية ومكافحتها مجاًلاً مهماً للبحث المستقبلي⁽¹⁾.

وتبرز كذلك الحاجة إلى تطوير الدراسات التي تربط بين الجريمة الإلكترونية والتقنيات الحديثة في مجال الطب الشرعي والأدلة الجنائية؛ إذ يمكن للتقنيات العلمية الحديثة أن تسهم في الكشف عن مرتكبي الجرائم الرقمية وتحليل الأدلة المرتبطة بها. وتزداد أهمية هذا الاتجاه في ظل تعقد الجرائم الإلكترونية وتنوع وسائل إخفاء آثارها⁽²⁾.

ومن الاتجاهات المستقبلية المهمة أيضاً دراسة الجرائم الإلكترونية الواقعة على الفئات الأكثر عرضة للخطر، وخاصة الأطفال، إذ إن البيئة الرقمية أوجدت صوراً جديدة من الاستغلال والتحرش والاعتداء على الأطفال. وتكشف الدراسات المقارنة المتعلقة بالنظام السعودي عن الحاجة إلى تقييم مستمر لمدى كفاية النصوص النظامية في حماية الأطفال من هذه الجرائم المستحدثة⁽³⁾.

كما تبرز الحاجة إلى دراسات متخصصة في بعض الجرائم الإلكترونية ذات الانتشار الواسع، ومن أبرزها الابتزاز الإلكتروني، لما يترتب عليه من آثار قانونية واجتماعية ونفسية. وتكتسب هذه الدراسات أهمية خاصة عندما تجمع بين تحليل النظام السعودي والتأصيل الشرعي والمقارنة بالتجارب القانونية الأخرى⁽⁴⁾.

وبناءً على ما سبق، يمكن تحديد أبرز الاتجاهات المستقبلية في البحث في الجريمة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية في التوسع في الدراسات الميدانية، ودراسة تجارب الضحايا، وقياس مستوى الوعي الشرعي والقانوني والتقني لدى مستخدمي البيئة الرقمية، وتعزيز الدراسات المتعلقة بالأدلة الرقمية والتطبيق القضائي، ودراسة الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة، والتوسع في الدراسات المقارنة، ودراسة الأبعاد الاقتصادية والمالية

(1) عبدالرازق، رانا مصباح عبدالمحسن. «تأثير الذكاء الاصطناعي على الجريمة الإلكترونية». المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل: العلوم الإنسانية والإدارية، جامعة الملك فيصل. تناولت الدراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على ارتكاب الجرائم المعلوماتية وموقف التشريع السعودي والمصري من مكافحتها.

(2) آل منصور، عبدالله. دور الطب الشرعي في التعامل مع الجرائم الإلكترونية عبر الإنترنت: دراسة ميدانية بالمملكة العربية السعودية. رسالة/دراسة علمية، المكتبة الرقمية السعودية، 2025م.

(3) محمد، نهاد فاروق عباس، وسعدي، خلود خالد صالح. «التحرش الجنسي الإلكتروني بالأطفال في النظام السعودي: دراسة مقارنة بالقانون الإماراتي». مجلة الدراسات الفقهية والقانونية، المجلد 21، العدد 1، 2025م،

(4) الغانمي، رهوف. «جريمة الابتزاز الإلكتروني: دراسة مقارنة». مجلة قطاع الشريعة والقانون، المجلد 16، العدد 16، أغسطس 2024م، ص

للجرائم الإلكترونية، إلى جانب تطوير الدراسات المتعلقة بحماية الأطفال والفئات الأكثر عرضة للجرائم الإلكترونية⁽¹⁾.

كما يتطلب التطور المستمر للجريمة الإلكترونية تشجيع الدراسات البينية التي تجمع بين الفقه الإسلامي والقانون وتقنية المعلومات والأمن السيبراني والعلوم الاجتماعية؛ لأن الظاهرة الإلكترونية لم تعد ذات طبيعة قانونية أو تقنية منفردة، وإنما أصبحت ظاهرة مركبة تتداخل فيها الأبعاد الشرعية والقانونية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية. ومن شأن هذا الاتجاه أن يساهم في تطوير معالجة أكثر شمولاً للجريمة الإلكترونية، والانتقال من مجرد الاستجابة للجرائم بعد وقوعها إلى بناء سياسات استباقية للوقاية منها والحد من آثارها⁽²⁾.

وتأسيساً على ما سبق، يتبين أن الفجوة الأساسية في الأدبيات لا تتمثل في غياب الدراسات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، وإنما في تشتت المعالجة العلمية بين الدراسات الشرعية والقانونية والتقنية والاجتماعية، ومحدودية الدراسات التطبيقية التي تجمع هذه الأبعاد في إطار تحليلي واحد. ومن هنا تتمثل القيمة المضافة للبحث الحالي في محاولة تقديم قراءة منهجية للاتجاهات العلمية في دراسة الجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، وربط الأبعاد الشرعية بالنظامية والاجتماعية والتقنية، بما يسمح بتحديد مواطن الاتفاق والاختلاف والفجوات التي يمكن أن توجه البحث المستقبلي.

نتائج الدراسة

- (1) أظهرت المراجعة المنهجية تنوع الأدبيات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، وأسهمت في تحديد الاتجاهات الموضوعية الرئيسة والكشف عن أبرز الفجوات البحثية في هذا المجال.
- (2) أظهرت الأدبيات تطوراً ملحوظاً في الأطر القانونية المنظمة للجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، إلا أنها كشفت في الوقت نفسه عن استمرار بعض التحديات، من أبرزها تفاوت التطبيق القضائي، والحاجة إلى تطوير آليات التعامل مع الأدلة الرقمية، وتعزيز الجوانب الوقائية إلى جانب العقوبات القانونية.

(1) العرفي، مروان راجي دخيل الله. «إثبات الجريمة الإلكترونية وفق النظام السعودي». مجلة البحث العلمي الإسلامي، المجلد 23، العدد 78، 2026م؛ طاهر، هالة محمد إمام محمد. «المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة». مجلة جامعة طيبة للحقوق، المجلد 4، العدد 7، 2025م

(2) الحجار، عدنان، وبشير، فايز. «الأدلة الرقمية وإثبات الجرائم السيبرانية ما بين التأصيل والتأويل». مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، المجلد 6، العدد 1، 2022م

- (3) بينت الأدبيات وجود توجه متزايد نحو توظيف مبادئ الشريعة الإسلامية، ولا سيما مقاصد الشريعة وأصول الفقه، في معالجة الجرائم الإلكترونية، مع اتفاق غالبية الدراسات على أن هذا التوجه لا يزال بحاجة إلى مزيد من التأصيل المؤسسي والتقني بما يحقق التكامل بين الشريعة الإسلامية والنظام القانوني السعودي.
- (4) كشفت الأدبيات عن تنامي الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والجندرية للجرائم الإلكترونية، خاصة ما يتعلق بحماية المرأة والخصوصية الرقمية، مع التأكيد على أهمية الجمع بين الحماية القانونية، والتوعية المجتمعية، والقيم الإسلامية، بما يسهم في الحد من الجرائم الإلكترونية وتعزيز ثقة الضحايا في منظومة العدالة.
- (5) أظهرت الأدبيات أن تطوير الجاهزية المؤسسية والقضائية يمثل أحد أهم متطلبات مواجهة الجرائم الإلكترونية، من خلال تأهيل القضاة وأعضاء النيابة، وتوحيد إجراءات التعامل مع الأدلة الرقمية، وإنشاء دوائر أو محاكم متخصصة تسهم في تحقيق الاتساق والكفاءة في الفصل في القضايا الإلكترونية.
- (6) أكدت الأدبيات أن المنظور الأخلاقي الإسلامي يعد ركيزة أساسية للوقاية من الجرائم الإلكترونية، إذ لا يقتصر الحد من هذه الجرائم على التشريعات والعقوبات، وإنما يتطلب تعزيز القيم الإسلامية، ونشر الوعي المجتمعي، وتكامل أدوار المؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية في بناء السلوك الرقمي المسؤول.
- (7) بينت الأدبيات النقدية والإصلاحية وجود توجه متزايد نحو بناء نموذج تكاملي يجمع بين الشريعة الإسلامية والنظام القانوني السعودي، وذلك من خلال تطوير التشريعات، وتوحيد المرجعيات الفقهية والقانونية، وإنشاء أطر مؤسسية مشتركة تسهم في تحقيق قدر أكبر من الاتساق والفاعلية في تنظيم الجرائم الإلكترونية.
- (8) أظهر التحليل النقدي للأدبيات وجود فجوة بين الأطر القانونية والأطر الشرعية؛ إذ ركزت الدراسات القانونية على الجوانب الإجرائية والتنظيمية، بينما أولت الدراسات الشرعية اهتماماً أكبر بالتأصيل الأخلاقي والفقه، مما يؤكد الحاجة إلى نموذج تكاملي يجمع بين الفاعلية القانونية والمرجعية الشرعية.
- (9) كشفت الأدبيات عن وجود عدد من الفجوات البحثية، أبرزها محدودية الدراسات الميدانية والتجريبية، وضعف الدراسات المقارنة مع التجارب الدولية، وقلة البحوث التي تتناول الجوانب الاقتصادية والتقنية للجرائم الإلكترونية من منظور إسلامي وقانوني متكامل.
- (10) بينت الأدبيات أن الاتجاهات المستقبلية تتجه نحو تطوير منظومة متكاملة لمكافحة الجرائم الإلكترونية، تجمع بين تحديث التشريعات، وتعزيز التكامل بين الجهات القضائية والتقنية والشرعية، والتوسع في الدراسات الميدانية والتطبيقية، ودراسة الوعي الرقمي والشرعي لدى مستخدمي البيئة الرقمية، وتعزيز البحث في الأدلة الرقمية

والتطبيقات القضائية، ومواجهة الجرائم الإلكترونية المستحدثة، ولا سيما المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة، إلى جانب إجراء دراسات مقارنة ودراسة الأبعاد الاقتصادية والمالية للجريمة الإلكترونية، وتطوير مؤشرات لقياس الامتثال الشرعي والفاعلية القانونية في البيئة الرقمية.

التوصيات

يوصي الباحث بما يأتي:

- (1) يوصي الباحث بتطوير إطار تشريعي يعزز التكامل بين الشريعة الإسلامية والنظام القانوني السعودي في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية، من خلال تقنين التطبيقات الفقهية ذات الصلة بما يحقق الاتساق بين المرجعية الشرعية ومتطلبات التنظيم القانوني.
- (2) يوصي الباحث بتعزيز الجاهزية المؤسسية والقضائية من خلال تأهيل القضاة وأعضاء النيابة والخبراء في مجال الأدلة الرقمية، وتوحيد إجراءات التعامل مع الجرائم الإلكترونية، ودعم إنشاء دوائر أو محاكم متخصصة.
- (3) يوصي الباحث بتوسيع برامج التوعية والوقاية القائمة على القيم الإسلامية، من خلال تكامل جهود المؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية؛ بما يساهم في تعزيز الوعي بالأمن الرقمي وحماية الخصوصية والحد من الجرائم الإلكترونية.
- (4) يوصي الباحث بتشجيع الدراسات المستقبلية التطبيقية والمقارنة في مجال الجرائم الإلكترونية، مع التركيز على الدراسات الميدانية، والاستفادة من التجارب الدولية، ودراسة توظيف التقنيات الحديثة في تطوير التشريعات وتعزيز فاعلية مكافحة الجرائم الإلكترونية، بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(المصادر والمراجع) REFERENCES

- [1] Page, M. J., et al. (2021). "The PRISMA 2020 Statement: An Updated Guideline for Reporting Systematic Reviews." *BMJ*, 372, n71. DOI: 10.1136/bmj.n71.
- [2] Page, M. J., et al. (2021). "PRISMA 2020 Explanation and Elaboration: Updated Guidance and Exemplars for Reporting Systematic Reviews." *BMJ*, 372, n160. DOI: 10.1136/bmj.n160.
- [3] Lefebvre, C., et al. (2024). "Chapter 4: Searching for and Selecting Studies." In *Cochrane Handbook for Systematic Reviews of Interventions, Version 6.5*. Cochrane.
- [4] Al-Jazouli, Alaa Al-Din Muhammad Musa. "Al-Siyasah Al-Jina'iyah li-Mukafahat Al-Jarimah Al-Ma'lumatiah fi Al-Tashri' Al-Saudi: Dirasah Muqaranah." *Majallat Al-Huquq wa Al-'Ulum Al-Siyasiyyah*, Vol. 34, No. 2, p. 32, King Saud University Press, 1441 AH.
- [5] Azzam, Iman bint Muhammad Ali Adel. "Al-'Uqubah fi Nizam Mukafahat Jara'im Al-Ma'lumatiah fi Al-Mamlakah Al-'Arabiyyah Al-Sa'udiyyah: Dirasah Ta'siliyyah Muqaranah." *Majallat Al-'Adl*, Ministry of Justice, Kingdom of Saudi Arabia, No. 82.
- [6] Kingdom of Saudi Arabia. *Nizam Mukafahat Jara'im Al-Ma'lumatiah*, issued by Royal Decree No. (M/17), dated 8/3/1428 AH. Bureau of Experts at the Council of Ministers, Kingdom of Saudi Arabia.
- [7] Al-Quwaifli, Abdullah bin Ibrahim bin Sulayman. "Al-Jara'im Al-Mustahdathah bi-Wasitat Al-Dhaka' Al-Istina'i: Dirasah Tahliliyyah fi Daw' Nizam Mukafahat Al-Jara'im Al-Ma'lumatiah Al-Saudi wa Al-Fiqh Al-Islami." *Majallat Al-Andalus lil-'Ulum Al-Insaniyyah wa Al-Ijtima'iyah*, 2026. DOI: 10.35781/1637-000-135-005. Al-Andalus University for Science and Technology.
- [8] Al-Jasser, Shuaa Abdulrahman. "Al-Jara'im Al-Saybariyyah Al-Mumarasah Didd Al-Mar'ah Al-Sa'udiyyah wa 'Alaqatuhā bi-Al-Simat Al-Shakhsiyyah lil-Dahiyyah Al-Mustakhdimah li-Wasa'il Al-I'lam Al-Jadid." *Majallat Jami'at Al-Shariqah lil-'Ulum Al-Insaniyyah wa Al-Ijtima'iyah*, Vol. 18, No. 1, 2021.
- [9] Al-Qahtani, Awatif bint Yahya. "Istratijiyyah Muqtarahah li-Taw'iyat Al-Mar'ah bi-Nizam Mukafahat Al-Jara'im Al-Ma'lumatiah fi Al-Mujtama' Al-Saudi: Dirasah Wasfiyyah Mutabbaqah 'ala 'Ayyinah min Al-Sayyidat fi Madinat Al-Riyad." *Majallat Al-'Ulum Al-Tarbawiyyah wa Al-Dirasat Al-Insaniyyah*, No. 29, Taiz University, March 2023, pp. 171–199.
- [10] Al-Sayyid, Muzaynah Awad Ahmadani, and Basmah Abdullah Al-Sinari. "Dawr Al-Wa'y Al-Usari fi Al-Hadd min Al-Jara'im Al-Ma'lumatiah: Dirasah Wasfiyyah Tahliliyyah 'ala 'Ayyinah min Al-Usar Al-Sa'udiyyah bi-Muhafazat Al-Qunfudhah." *Al-Majallah Al-Dawliyyah lil-'Ulum Al-Tarbawiyyah wa Al-Adab*, Vol. 5, No. 5, 2026.

- [11] Al-Urfi, Marwan Raji Dakhil Allah. "Ithbat Al-Jarimah Al-Iliktruniyyah Wifq Al-Nizam Al-Saudi." *Majallat Al-Bahth Al-'Ilmi Al-Islami*, Vol. 23, No. 78, February 2026, pp. 259–299.
- [12] National Cybersecurity Authority. *Al-Istratijiyyah Al-Wataniyyah lil-Amn Al-Saybrani*. Kingdom of Saudi Arabia, National Cybersecurity Authority.
- [13] Ali, Abdulrahman Jamil. "Al-Jara'im Al-Masah bi-Al-Sum'ah 'abr Wasa'il Al-Tawasol Al-Ijtima'i fi Al-Nizam Al-Saudi: Al-Jarimah Al-Ma'lumatiah." *Al-Majallah Al-Dawliyyah lil-Buhuth wa Al-Dirasat Al-Qanuniyyah*, Vol. 4, No. 9, September 2025. DOI: 10.59992/IJLRS.2025.v4n9p6.
- [14] Al-Maliki, Abdulrahman bin Misfar. *Al-Muwajahah Al-Tashri'iyyah lil-Jara'im Al-Iliktruniyyah fi Al-Mamlakah Al-'Arabiyyah Al-Sa'udiyyah: Dirasah Ta'siliyyah Muqaranah fi Al-Qanunayn Al-Saudi wa Al-Misri*. PhD Dissertation, Cairo University, Faculty of Law, Department of Criminal Law, 2016, 393 pages.
- [15] Shawish, Walid Mustafa Ahmad. "Ma'alim Al-Jarimah Al-Iliktruniyyah fi Al-Fiqh Al-Islami: Dirasah Muqaranah." *Majallat Al-Wadihah*, No. 11, Ministry of Endowments and Islamic Affairs, Dar Al-Hadith Al-Hasaniyyah for Higher Islamic Studies, Morocco, 2016, pp. 137–181.
- [16] Al-Khalil, Al-Anoud bint Ibrahim. *Hujjiyyat Al-Dalil Al-Raqmi fi Ithbat Al-Jara'im Al-Iliktruniyyah*. Scientific Thesis, Kingdom of Saudi Arabia, 1439 AH.
- [17] Al-Shirakasi, Muhammad. "Al-Jarimah Al-Iliktruniyyah wa Subul Mukafahatiha fi Daw' Ahkam Al-Fiqh Al-Islami: Dirasah Muqaranah." *Majallat Al-Manarah Al-'Ilmiyyah*, No. 2, 2021.
- [18] Al-Hajjar, Adnan, and Bashir, Fayez. "Al-Adillah Al-Raqmiyyah wa Ithbat Al-Jara'im Al-Saybariyyah ma Bayna Al-Ta'sil wa Al-Ta'wil." *Majallat Jami'at Al-Istiqlal lil-Abhath*, Vol. 6, No. 1, 2022.
- [19] Tahir, Hala Muhammad Imam Muhammad. "Al-Mas'uliyah Al-Jina'iyyah 'an Jara'im Al-Dhaka' Al-Istina'i: Dirasah Tahliliyyah Muqaranah." *Majallat Jami'at Taibah lil-Huquq*, Vol. 4, No. 7, June 2025, pp. 9–48.
- [20] Abdelrazek, Rana Misbah Abdelmohsen. "Ta'thir Al-Dhaka' Al-Istina'i 'ala Al-Jarimah Al-Iliktruniyyah." *Al-Majallah Al-'Ilmiyyah li-Jami'at Al-Malik Faisal: Al-'Ulum Al-Insaniyyah wa Al-Idariyyah*, King Faisal University.
- [21] Al-Mansour, Abdullah. *Dawr Al-Tibb Al-Shar'i fi Al-Ta'amul ma'a Al-Jara'im Al-Iliktruniyyah 'abr Al-Internet: Dirasah Maydaniyyah bi-Al-Mamlakah Al-'Arabiyyah Al-Sa'udiyyah*. Scientific Study/Thesis, Saudi Digital Library, 2025.
- [22] Muhammad, Nihad Farouk Abbas, and Saadi, Khulud Khalid Saleh. "Al-Taharush Al-Jinsi Al-Iliktruni bi-Al-Atfal fi Al-Nizam Al-Saudi: Dirasah Muqaranah bi-Al-Qanun Al-Imarati." *Majallat Al-Dirasat Al-Fiqhiyyah wa Al-Qanuniyyah*, Vol. 21, No. 1, 2025.
- [23] Al-Ghanimi, Rahouf. "Jarimat Al-Ibtizaz Al-Iliktruni: Dirasah Muqaranah." *Majallat Qita' Al-Shari'ah wa Al-Qanun*, Vol. 16, No. 16, August 2024, pp. 1621–1686..

TRANSLITERATION

a. Consonant

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
ء	‘	فَأَرْ	fārun
أ	(a,i,u)	أَحْكَام	aḥkām
ب	b	بَابُ	bābun
ت	t	تَمْرٌ	tamr
ث	th	ثَلَاثُ	thalātha
ج	j	جَبَلٌ	Jabal
ح	ḥ	حَدِيثٌ	ḥadīth
خ	kh	خَالِدٌ	khālid
د	d	دِينٌ	dīn
ذ	dh	مَذْهَبٌ	madhhab
ر	r	رَاهِبٌ	rāhib
ز	z	زَكِيٌّ	zakī
س	s	سَلَامٌ	salām
ش	sh	شَرَبٌ	sharaba
ص	ṣ	صَدْرٌ	ṣodrun
ض	ḍ	ضَارٌ	ḍār
ط	ṭ	طَهْرٌ	ṭahura
ظ	ẓ	ظَهْرٌ	ẓohr
ع	‘	عَبْدٌ	‘abdun
غ	gh	غَيْبٌ	ghayb
ف	f	فَاتِحَةٌ	Fātihah
ق	q	قَبَسٌ	qabas
ك	k	كِتَابٌ	kitāb

ل	l	لَيْلٌ	layl
م	m	مُنِيرٌ	munīr
ن	n	نِقَابٌ	niqāb
و	w	وَعَدٌ	wa ^c ada
هـ	h	هَدَفٌ	hadaf
ي	y	يُوسُفُ	Yūsuf

b. Short Vowel

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
اَ	a	كَتَبَ	kataba
اِ	i	عَلِمَ	°alima
اُ	u	غَلِبَ	ghuliba

c. Long Vowel

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
اَ ، اِ ، اِوْ	ā	عَالَمٌ ، فَتَى	°ālam , fatā
اِوْ	ī	عَالِمٌ ، دَاعِي	°alīm , dā°ī
اِوْ	ū	عُلُومٌ ، اُدْعُوْ	°ulūm , 'ud°ū

d. Diphthong

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
أَوْ	aw	أَوْلَادٌ	aulād
أَيَّ	ay	أَيَّامٌ	ayyam
إِيَّ	iy	إِيَّانَكَ	iyyāka